International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (1)
IJLRS
January 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (1)

جريمة التستر التجاري وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وفقاً للنظام السعودي

أميرة محمد ابراهيم ساتي
أستاذ القانون الجنائي المساعد، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دار العلوم، المملكة العربية السعودية
a.ibrahim@dau.edu.sa

المستخلص

شمل هذا البحث الموسوم جريمة التستر التجاري وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وفقا للنظام السعودي، مقدمة تضمنت موضوع البحث وأهميته ومشكلاته وهدفه ومنهجه وشمل نطاقه دراسة جريمة التستر التجاري في النظام السعودي. تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان المراد بجريمة التستر التجاري والمبحث الثاني وعنوانه أسباب التستر التجاري وتأثيره على المجتمع والاقتصاد الوطني والمبحث الثالث وعنوانه دور الجهات الحكومية في مكافحة التستر التجاري وعقوبته وطرق القضاء عليه، وتم تقسيم كل مبحث الى مطالب ثم الخاتمة والتي اشتملت على النتائج والتوصيات وفي آخره فهارس البحث. تناولنا في المبحث الأول ماهية التستر التجاري والتعريف بجريمة التستر التجاري وأركانها. وفي المبحث الثاني تحدثنا عن أسباب التستر التجاري وتأثيره على المجتمع والاقتصاد الوطني وفي المبحث الثالث تناولنا دور الجهات الحكومية في مكافحة التستر التجاري وعقوبته وطرق القضاء عليه، وفي خاتمة البحث تم عرض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال دراسة وتحليل ومناقشة موضوعات البحث ومن اهم النتائج ما يلي:

- تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني حيث كشفت النتائج أن التستر التجاري يؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الإيرادات الحكومية الناتجة عن الضرائب والرسوم، وزيادة المنافسة غير العادلة في الأسواق.
- ضعف الوعي القانوني حيث أظهرت الدراسة أن هناك نقصًا كبيرًا في الوعي حول التستر التجاري والمخاطر المرتبطة به، مما يسهل تفشي هذه الظاهرة بين الأفراد والشركات.

وأما التوصيات فأهمها ما يلي:

- الحاجة للتعاون دوليًا حيث أظهرت النتائج الحاجة لتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والمحلية في مكافحة التستر التجاري وتبادل المعلومات لتعزيز الجهود المبذولة.
- تعزيز الرقابة المؤسسية حيث أكدت النتائج أهمية تعزيز الرقابة المؤسسية على النشاطات التجارية، بما يتضمن استخدام التكنولوجيا لتعقب ومراقبة الأنشطة التجارية المشتبه بها.

International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (1)
IJLRS
January 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (1)

الكلمات المفتاحية: تستر تجاري، مكافحة، آثار اقتصادية، عقوبة، جريمة.

The crime of commercial concealment and its impact on the national economy according to the Saudi system

Amira Mohammed Ibrahim Sati
Assistant Professor of Criminal Law, Department of Public Law, College of Law, Dar Al Uloom University, Kingdom of Saudi Arabia
a.ibrahim@dau.edu.sa

Abstract

This research titled "The Crime of Commercial Concealment and Its Impact on the National Economy According to the Saudi System" includes an introduction discussing the research topic, its importance, associated problems, objectives, and methodology. The scope of the study focuses on the crime of commercial concealment within the Saudi system. The research is divided into three sections: the first section is titled "What is the Crime of Commercial Concealment," the second section discusses "The Causes of Commercial Concealment and Its Impact on Society and the National Economy," and the third section is titled "The Role of Government Agencies in Combating Commercial Concealment, Its Penalties, and Methods to Eliminate It." Each section is further divided into subsections, followed by a conclusion that includes findings and recommendations, alongside the search indexes. In the first section, we addressed the nature of commercial concealment and defined the crime and its elements. In the second section, we discussed the causes of commercial concealment and its impact on society and the national economy. In the third section, we examined the role of government agencies in combating commercial concealment, its penalties, and ways to eliminate it. In conclusion, we presented results and recommendations reached through the study, analysis, and discussion of the research topics. Among the most significant findings are:

- Negative impacts on the national economy, as the results revealed that commercial concealment adversely affects the national economy by reducing

government revenues from taxes and fees and increasing unfair competition in the markets.

- A lack of legal awareness, as the study showed a significant deficiency in awareness regarding commercial concealment and its associated risks, which facilitates the spread of this phenomenon among individuals and companies.

As for the recommendations, the most important include the following:

- The need for international cooperation, as the results indicated the necessity of enhancing collaboration with international and local entities in combating commercial concealment and exchanging information to strengthen ongoing efforts.
- Strengthening institutional oversight, as the results emphasized the importance of enhancing institutional oversight over commercial activities, including the use of technology to track and monitor suspicious commercial activities.

Keywords: Commercial concealment, combating, economic impacts, penalties, crime.

مقدمة

تُعد جريمة التستر التجاري واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد السعودي، حيث تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وتضعف قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية. وتُشير جريمة التستر التجاري إلى قيام شخص سعودي أو كيان سعودي بإخفاء أو إغفال المعلومات المتعلقة بوجود شراكة أو نشاط تجاري مع شخص أجنبي بشكل غير قانوني، مما يؤدي إلى الكثير من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة نظرًا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، إذ تسعى الدولة إلى تحقيق رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستثمار. ومن خلال استعراض القوانين والأنظمة المتعلقة بالتستر التجاري في النظام السعودي، سنقوم بتحليل كيفية تأثير هذه الجريمة على الاقتصاد الوطني، وكيف يمكن للجهود الحكومية الراهنة أن تسهم في محاربة هذه الظاهرة.

سيتم بحث عدة جوانب في هذا البحث، بما في ذلك التعريف بجريمة التستر التجاري، العوامل المساهمة في انتشارها، وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى استعراض الإجراءات القانونية المتبعة

لمواجهتها. نأمل أن يسهم هذا البحث في تسليط الضوء على هذه القضية المهمة ويقدم توصيات عملية للمساهمة في الحد من تلك الظاهرة وتعزيز الشفافية في الأسواق التجارية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو التعريف الدقيق لجريمة التستر التجاري في النظام السعودي، وما هي العناصر المكونة لها؟
- ما هي العوامل الرئيسية التي تساهم في انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تؤثر جريمة التستر التجاري على الاقتصاد الوطني، من حيث الإيرادات الحكومية ونمو الاقتصاد؟
- ما هي الآثار الاجتماعية لجريمة التستر التجاري على المجتمع السعودي، بما في ذلك تأثيرها على العمالة والمنافسة؟
- إلى أي مدى تتوافق الأنظمة والقوانين السعودية الحالية مع المعايير الدولية في مكافحة التستر التجاري؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- تحديد مفهوم التستر التجاري: تهدف الدراسة إلى تقديم تعريف شامل ودقيق لجريمة التستر التجاري وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية، مع توضيح العناصر الأساسية لهذه الجريمة.
- تحليل العوامل المساهمة: يهدف البحث إلى دراسة العوامل التي تساهم في انتشار التستر التجاري، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لفهم الجذور الحقيقية لهذه الظاهرة.
- تقييم آثار التستر التجاري: يسعى البحث إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجريمة التستر التجاري على الاقتصاد الوطني والمجتمع، بما في ذلك تأثيرها على الإيرادات الحكومية وأسواق العمل.
- مراجعة الأنظمة القانونية: يهدف البحث إلى مراجعة القوانين والأنظمة المتعلقة بالتستر التجاري في السعودية، وتقييم مدى توافقها مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- تعزيز الوعي القانوني: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الوعي القانوني والتعليم في الحد من التستر التجاري، وتقييم ما يمكن القيام به لرفع مستوى الوعي بين الأفراد والمستثمرين.

ستساهم هذه الأهداف في تقديم فهم عميق لمشكلة التستر التجاري وآثارها، مما يعزز الوعي ويوفر أسسًا قوية للتغيير الإيجابي في النظام التجاري في المملكة.

منهج البحث

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي.

نطاق البحث

تم هذا البحث وفق النظام السعودي الحالي.

خطة وتقسيم البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث ويتفرع عنها عدة مطالب وهي كالآتي:

المبحث الأول: المراد بجريمة التستر التجاري:
- المطلب الأول: ماهية التستر التجاري.
- المطلب الثاني: ماهية جريمة التستر التجاري وأركانها.

المبحث الثاني: أسباب التستر التجاري وتأثيره على المجتمع والاقتصاد الوطني:
- المطلب الأول: أسباب التستر التجاري.
- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية.
- المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية.

المبحث الثالث: دور الجهات الحكومية في مكافحة التستر التجاري وعقوبته وطرق القضاء عليه:
- المطلب الأول: دور الجهات الحكومية في مكافحة التستر التجاري.
- المطلب الثاني: عقوبة التستر التجاري في النظام السعودي.
- المطلب الثالث: طرق مكافحة ظاهرة التستر التجاري.

المبحث الأول: التعريف بجريمة التستر التجاري وأركانها

المطلب الأول: ماهية التستر التجاري:

- التستر في اللغة:

التستر في اللغة بمعنى الاختفاء والإخفاء والتغطية: ويقال: تستر الرجل أو الشيء أي يعني تغطى واختفى، وتستر عليه أي يعني غَطَّاه وأخفاه لأنه مأخوذ من "ستر" وهو يدل على الغطاء، والتغطية، والاختفاء، والإخفاء.

والتستر قد يكون خفياً، إذا كان بإخفاء الشيء المحسوس، ومن ذلك الستارة، وقد يكون معنوياً، إذا كان بإخفاء الشيء المعنوي، كإخفاء الأخبار والمعلومات وحفظها. [1]

[1] التستر والإيواء في الفقه الإسلامي لحافظ إلهي ص٤٤٠ نقلاً عن التستر ضرره أكثر من نفعه ص٢٢ والدار الثمين في فتاوي الكفلاء والعاملين للشيخ ابن جبرين ص٢٤، نقلاً من: فتاوى الحقوق ص٧٤، إعداد / خالد الجريسي.

- التستر في الاصطلاح:

قد عرفه الدكتور محمد رواس قلعه جي بأنه هو الإخفاء، يقال تستر بالذنب، إذا أخفاه، وتستر بالغسل، إذا أخفى نفسه عن عيون الناس. وقد عرف أهل القانون التستر بعدة تعريفات ومنها (مساعدة الجاني وتشجيعه على ارتكاب الجريمة) [1]

ثانياً: تعريف التجارة لغة:

والتجارة لغةً أي باع وشرى، والتجارة ما يتجر فيه، وهي تقليب المال لغرض الربح، والتجارة حرفة التاجر.[2]

تعريف التجارة اصطلاحاً:

عرف الجرجاني – رحمه الله – بأنها: عبارة عن شراء شيء ليباع بالربح. وقد عرفها بعض المعاصرين بأنها: عملية اقتصادية يتم فيها تبادل السلع والبضائع التي تنتجها يد الإنسان أو المصانع الآلية، عن طريق عمليتي البيع والشراء وتهدف إلى توظيف الرأسمال التجاري بغية الحصول على الربح والعمل على مضاعفته. [3]

المطلب الثاني: ماهية جريمة التستر التجاري وأركانها:

تعريف التستر التجاري:

يعرف التستر التجاري وفقاً لأحكام المادة الأولى من نظام مكافحة التستر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) وتاريخ ١٤٤٢/١/١هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٧٨٥) وتاريخ ١٤٤١/١٢/٢٨هـ بأنه تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه ممارسته، أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته، ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه أو ترخيصه أو السجل التجاري لممارسة النشاط التجاري، كما يعتبر متستراً كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار أجنبي وقام بتمكين وافد آخر من العمل لحسابه خلافاً لنظام استثمار رأس المال الأجنبي، حيث يؤدي التستر إلى تهرب الوافد من الرسوم التي يتطلبها نظام الاستثمار الأجنبي من خلال عقد صوري بالراتب والميزات. [4]

[1] التستر والإيواء في الفقه الإسلامي، مرجع سابق.
[2] الدباسي، أ، (١٤٣٩هـ)، التستر التجاري، مجلة العدل، أبحاث المجلة، العدد ٨٢.
[3] الدباسي، مرجع سابق.
[4] ندوة، التستر التجاري: المواطن السلبي ينخر اقتصاد المجتمع، منشور في صحيفة الرياض الإلكترونية يوم الثلاثاء، وتاريخ:١١ جمادى الآخر ١٤٣١هـ ٢٥ مايو ٢٠١٠م، العدد (١٥٣١٠).

كما قام النظام بتعريف المقصود بالتستر في مادته الثانية حيث نصت على أنه هو كل اتفاق أو ترتيب يُمكّن من خلاله شخصٌ شخصّاً آخر غير سعودي من ممارسة نشاط اقتصادي في المملكة غير مرخص له بممارسته باستخدام الترخيص أو الموافقة الصادرة للمتستر. [1]

ويمكن أن يختصر له تعريف بأنه: عقد أو تبرع خفي بين طرفين، يقضي بمنح من يسمح له النظام بمزاولة الأنشطة التجارية (مواطناً أو مقيماً) اسمه لشخص أجنبي (طبيعي أو اعتباري) ليمكنه من أعمال تجارية محظورة عليه نظاماً، لغرض معين. [2]

أركان جريمة التستر التجاري:

1. **المتستر:** وهو من يقوم بستر شخص مطلوب بحق أو بغير حق وإخفاء خبره وآثاره، ويتصور أساساً من غير المرتكب لفعل محظور، ممن علم به وتعمد ستر الأمر وإخفاءه، ولكن قد يحصل هذا الستر والإخفاء من قبل المرتكب ذاته بإخفاء جريمته وآثارها وكتمان خبرها. [3]
وفي جريمة التستر التجاري هو من يمكن غيره من مزاولة نشاط اقتصادي محظور، وأن يكون مواطناً.[4]
ويشترط في المتستر أن يكون على عدة من شروط وهي:
   أ. أن يكون مكلفاً أي أن يكون بالغ وعاقل، ويخرج بهذا الشرط الصبي والمجنون ومن في حكمهما، فإنهم غير مكلفين.
   ب. أن يكون قاصداً أي بأن يتعمد إخفاء الأمر.
   ت. أن يكون عالماً بأنه يقوم بإخفاء أمر يعد جريمة.
   ث. أن يكون مختاراً في تستره.
2. **المتستر عليه:** هو الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً محظوراً عليه ممارسته من حيث النظام، والغالب يكون شخص مقيماً غير مواطن، وعلى المقيم دون المواطن تقوم عملية التستر، حيث النظام السعودي شرط أن يكون المتستر عليه هنا أجنبي، بحيث لو كان مواطناً فإنه لا تقوم جريمة التستر، فمثلاً لو كان الغير مواطناً وممنوعاً من مزاولة النشاط التجاري مثل الموظف العام فإنها لا تقوم جريمة التستر وإنما تقوم دعوى تأديبية على الموظف لمخالفته لأنظمة الخدمة المدنية. [5]
وتعتبر في المتستر عليه المجرم الشروط المشروطة في المتستر من تكليف وقصد وعلم بالمحظور والاختيار في ارتكاب الفعل، كما سبق بيانها. [6]

[1] نظام مكافحة التستر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) وتاريخ ١٤٤٢/١/١هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨٥) وتاريخ ١٤٤١/١٢/٢٨هـ، منشور عبر موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية.
[2] الدباسي، مرجع سابق.
[3] التستر والإيواء في الفقه الإسلامي، مرجع سابق.
[4] الدباسي، مرجع سابق.
[5] الدباسي، مرجع سابق.
[6] التستر والإيواء في الفقه الإسلامي، مرجع سابق.

3. المستور: وهو الأمر الذي يراد ستره وإخفاؤه، مما يكون سبباً لملاحقة المتستر عليه، ويمكن أن يسمى بمحل التستر، أو موضع التستر، أو الشيء المتستر، وغالباً ما يكون عقد بين المتستر والمتستر عليه، ويكون له ظاهر وباطن، فظاهره يجعل النشاط التجاري نظامي وسليم ولا يكون للمتستر عليه وفق ظاهر العقد سوى الأدوار المقبولة نظاماً.

أما باطن العقد يكون فيه الرأس مال والنشاط الحقيقي كاملاً للمتستر عليه، وأما المتستر فهو واجهة للمشروع مقبولة أمام السلطات، وليس له إلا قسط مالي معين شهري أو سنوي يدفع له مقابل تستره، وهذا في الغالب، وقد يتستر بلا مقابل لسبب معين. [1]

وهناك أشكال عديدة يمكن من خلالها القيام بالتستر التجاري ويتم الالتزام بمعظمها بفتح محل تجاري بحيث يكون النشاط باسم المواطن السعودي والوافد موظف يعمل في هذا المحل التجاري، ولكن في حقيقة الأمر أن الوافد هو من يدير هذا المحل والمواطن اسم فقط، فهنا تقوم جريمة التستر.

وقد يكون من خلال تأجير المؤسسة للوافد، وقد كشفت وزارة التجارة عن وجود سبع حالات يعد من تنطبق عليه مرتكباً لجريمة التستر التجاري ومن هذه الحالات تشمل قيام غير المواطن في المنشأة بمنح مالكها مبلغاً مقطوعاً شهرياً أو سنوياً، ويتصرف غير السعودي في أموال المنشأة بالإيداع والصرف والتحويل داخل المملكة وخارجها، وامتلاك العامل غير المواطن أوراق المنشأة التجارية ومستنداتها وشيكاتها وعقودها الموقعة من المالك على بياض، كما أن الحالات تضم أيضاً وجود شراكة بين مالك المنشأة وغير السعودي الذي لا يملك ترخيصاً للاستثمار، وإقرار غير السعودي الذي لا يملك رخصة استثمار أجنبي للأرباح التي توزع على الشركاء في الشركة وتحديد آلية توزيعها، وتشمل الحالات دخول إيرادات المنشأة وأرباحها مباشرة في حساب غير السعودي وليس في حساب المنشأة، وتشغيل مالك المنشأة لسماسرة أو وسطاء بسجله التجاري وعقودهم على جهات أو أشخاص آخرين. [2]

وتشهد المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي الكثير من القضايا عن التستر التجاري فهي جريمة مستحدثة تستوجب الحد منها ومكافحتها.

المبحث الثاني: أسباب وآثار التستر التجاري

المطلب الأول: أسباب التستر التجاري:

أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة تنقسم اسباب انتشار ظاهرة التستر لتجارى إلى أسباب متعلقة بالمتستر (المواطن)، وأخرى متعلقة بالمتستر عليه (الأجنبي).

[1] الدباسي، مرجع سابق.
[2] الضويحي، ح، ا، مكافحة التستر. استقرار اقتصاد الوطن، صحيفة الرياض، ١٨ رجب ١٤٤٣هـ.

أولاً: أسباب متعلقة بالمتستر (المواطن):

- قلة توافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والإدارية الكافية للمواطن مما شجعت على الاستعانة بالأجنبي.
- محدودية دخل المتستر وعدم وجود مصادر دخل بديلة أكثر ربحية أو بصورة أسرع.
- استغلال حسن النية والعاطفة الشخصية والثقة المفرطة لدى المواطن تجاه المتستر عليه.
- وجود عادات وأعراف اجتماعية تمنع المواطن من القيام ببعض المهن أو الحرف الدنية فينتج عن ذلك اسنادها للأجنبي.
- نقص الوعي والإدراك لدى بعض المواطنين تجاه مخاطر تجارة التستر.
- سهولة إعطاء التراخيص التجارية للمواطن والسماح لهم بمباشرة أكثر من مشروع بسجل تجارى واحد.
- التكاسل وضعف روح المغامرة والخوف من المنافسة التجارية ومشاكل البيع والشراء وسماحهم بمنح الأجنبي مجموعة من المميزات الخاصة بهم دون غيرهم.
- عدم وجود الحافز الوطني الحقيقي للسعودة لدى بعض المواطنين والرغبة الكاملة في تطوير وتنمية العمل. [1]

ثانياً: أسباب متعلقة بالمتستر عليه (الأجنبي):

- ضعف الوازع الديني لدى الوافد أيضاً سبب يدفعه لممارسة التجارة ذلك غير المشروعة.
- حاجة الوافد وفقره، شجعا الشركات والمؤسسات المطالبة نظاماً بسعودة العاملين فيها على ممارسة التستر التجاري، حيث يقبل الوافد جراء فقره وعوزه ممارسة أي عمل، مع التزامه فيه بساعات طويلة، واكتفائه مع بالأجر الزهيد، وهذا ما لا يفعله المواطن.
- استغلال الوافد لنية المواطن الحسنة، وحبه لبذل الخير، وثقته المفرطة فيه.
- يعتبر التستر التجاري وسيلة الوافد في التهرب من الضريبة المفروضة على الاستثمار الأجنبي.
- رغبة الوافد في تحقيق المزيد من المكاسب المالية عن طريق التجارة في بلد يعيش نهضة اقتصادية؛ لاسيما وأن راتبه الذي يتقاضاه مقابل عمله النظامي لا يتناسب ومتطلبات المعيشة بالمملكة، مما يحفز هذه العمالة على إيجاد بدائل لتحقق أعلى عائد مادي ممكن خلال وجودها في البلاد، بغض النظر عن نظامية هذه الوسائل، لأنها ترى أنها دفعت وصرفت مبلغا هائلا للوكلاء، ومكاتب الاستقدام،

- ينظر مقال (التستر التجاري: خطر يتغذى من ضعف العقوبات)، والمنشورة جريدة عكاظ ← عددها (١٣٣٤٢) الصادر يوم السبت، بتاريخ: ٥/١/١٤٢٤هـ، والندوة التي نقلتها جريدة الرياض الالكترونية 2 عددها (١٥٣١٠)، الصادر يوم الثلاثاء، بتاريخ: 11 جمادى الآخر 1431هـ، وعنونت لها بـ (التستر التجاري: المواطن السلبي ينخر اقتصاد المجتمع).
- ينظر: الكتاب الإلكتروني: التستر على الجريمة لأسعد رضوان ص٧٨.
- ينظر: الكتاب الإلكتروني: التستر على الجريمة لأسعد رضوان ص٧٨.

والكفلاء، في طريق الوصول إلى المملكة والحصول على التأشيرة، ولعل البعض تحمل الديون لأجل هذا، فهو يرى في نفسه بأن من حقه أن يكسب بأي طريقة.

- عدم مطالبة الوافد بالضرائب التي يطالب بها في بلاده، وهو عامل يجذب الأجنبي للعمل في هذه البلاد.
- سن الدولة أنظمة، ووضعها ضوابط تنظم عمل الأجنبي داخل البلاد، وتحد من استنزاف الأموال خارجها، وتتمكن من خلالها من الاستفادة من مواردها وخيراتها لصالحها كنظام الإقامة، ونظام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، جعل المخالفين لهذه الأنظمة من الوافدين يسعون لإيجاد طرق خفية لمزاولة هذه الأنشطة، والتي منها التستر التجاري.
- وجود جو مناسب للمتستر عليه أسهم في زيادة هذه الظاهرة، كتصرف الأجنبي داخل المشروع كالمالك، من حيث إبرام العقود نيابة عن المواطن، ووضع قيمة المبيعات في الحساب الشخصي وغيره.
- التخلص من البضاعة المغشوشة والمسروقة والمقلدة والمخالفة للمواصفات والمقاييس.
- زيادة أعداد العمالة الوافدة من بنى جنسه.

وبصفة عامة من أهم أسباب ظاهرة التستر التجاري ومنها الاجتماعية ما يلي:

- تعاطف المواطن مع المتستر عليه بحسن نية أو لرغبته الحصول على مكاسب سهلة دون أن يبذل أي جهد في سبيل الحصول عليها.
- عدم تفعيل نظام مكافحة التستر التجاري بالشكل الكافي.
- لا يقتصر التستر التجاري على الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة أو العمالة الأجنبية الحرفية البسيطة، إنما يشمل قطاعاً عريضاً من الشركات الكبرى، تحت مسمى «التمثيل التجاري»، حيث توجد شركات متستر عليها تمارس أعمالها تحت مظلة الوكيل أو الممثل التجاري.
- معظم المؤسسات والشركات المتسترة تعمل بشكل شبه نظامي يصعب كشفها. ويكون هناك تكاتف قوي وتعاون مستمر بين المواطنين والمتسترين عليهم.
- ضعف تأهيل المواطن بالشكل الكافي مع بيئة العمل بسبب عدم المواءمة بين التخصصات المطلوبة في سوق العمل التجاري والخدمي، وبين مخرجات التعليم العام والجامعي ومعاهد وكليات التدريب الفني.
- طبيعة وحجم منشآت القطاع الخاص وأكثرها صغيرة مملوكة لإفراد ليس لديهم معرفة بأبسط مبادئ التجارة ومتطلباتها، من تأهيل وحسن تصرف، مما يجعلهم عرضة لاستغلال الأجانب والتستر عليهم.[1]
- سهولة دخول بعض الشركات الأجنبية السوق السعودي، للعمل تحت مظلة مؤسسات وشركات وطنية مقابل نسبة معينة يتفق عليها.

[1] ينظر إلى المراجع السابقة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية:

للتستر التجاري آثار متنوعة شديدة الخطورة، ولعل أخطرها ما له تعلق بالمجال الاقتصادي، والذي يتمثل في إضعاف الكفاءة الاقتصادية عن طريق الإخلال بتوزيع الموارد، وهو ما يحدث بسبب المنافسة غير العادلة بين القوى المشروعة المتمثلة في الاقتصاد الرسمي، والقوى غير المشروعة لاقتصاد الظل، حيث تجتذب معاملات اقتصاد الظل والتستر التجاري النصيب الأكبر من الموارد المالية البشرية المتاحة، قلة أو انعدام تكاليفها وارتفاع عوائدها، مقارنة بمثيلاتها في الاقتصاد الرسمي، والتي ينظر إليها بأنها غير مجدية وغير منافسة»، ما يتسبب في اتساع وانتشار معاملات التستر التجاري التي يذهب النصيب الأكبر من عوائدها إلى العمالة الوافدة، والذين يقومون بتحويلها إلى الخارج، وحرمان الاقتصاد الوطني من الاستفادة منها، وهو ما يشكل تسرباً كبيراً في اقتصاد الدول.

فالآثار السلبية للتستر التجاري على المملكة تكمن مخاطر التجارة المستترة في استنزاف عنصرين ينعكسان آثارهما على الاقتصاد الوطني وهما رأس المال والعمل.

فرأس المال ينتج عن الأرباح الناتجة من التجارة المستترة التي يتم تحويل معظمها إلى الخارج وفى اغلب الأحيان ينتهج الوافد أقصى عمليات تعظيم الأرباح على حساب المستهلك المواطن.

أما العمل فيكمن في أن الوافد هو مالك المشروع ويسعى إلى توظيف عمالة وافدة مثله، مما لها آثارها السلبية على سوق العمل في المملكة، ومن آثارها الاقتصادية ما يلي على التفصيل:

- يتسبب التستر التجاري بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي في المملكة وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي من أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي. [1]
- هناك تأثير سلبي بالغ على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، فزيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات التستر التجاري يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ويصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وهو ما سيؤثر بالتأكيد على فعالية السياسة النقدية.
- أغلب الأرباح الناجمة عن التستر تحول إلى خارج المملكة.
- إضعاف الكفاءة الاقتصادية، والإخلال بتوزيع الموارد.
- المنافسة الغير مشروعة للمواطنين، ولاسيما أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة حالات الغش التجاري.

[1] ينظر الكتاب الإلكتروني التستر التجاري وأثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة على الرابط: www.chamber org.sa/Arabic/InformationCenter وكتاب، أثر ظاهرة التستر التجاري على الاقتصاد الوطني ص٣٣.

- يسهم التستر التجاري في نمو البطالة، لاقتصار التوظيف في مشروعات التستر على العمالة الأجنبية.
- ضعف فرص التوظيف للعمالة المواطن.
- تزايد أعداد العمالة الوافدة، ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة.
- احتكار الوافدين لبعض الأنشطة التجارية.
- زيادة أعباء الإنفاق على المرافق الخدمية، الصحية، التعليمية بسبب وجود أعداد كبيرة من الوافدين بالمملكة.
- مزاولة كثير من الوافدين للتجارة الغير مشروعة من خلال تواطؤ المتستر عليه مع بني جنسيته.
- معظم العمالة الوافدة التي تأتى من دول أخرى تكتسب خبرات معرفية وتقنية عالية وأساليب عمل، ونظراً لأن هذه العمالة غير مستقرة، فإن ذلك يحد من تراكم الخبرات وتوظيفها في البلاد.
- استقدام وترحيل العمالة الوافدة له تكاليف مالية هائلة.
- تستفيد العمالة الوافدة بشكل مباشر أو غير مباشر من الإعانات المقدمة من قبل الحكومة والتي كان من الممكن أن توجه إلى خدمة أبناء الوطن.
- إن سهولة الحصول على العمالة الوافدة أدى إلى انتهاج أساليب الإنتاج المستندة على الاستخدام المكثف للعمالة.

المطلب الثالث: الآثار البيئية والصحية:

ومن آثارها على البيئة والصحة ما يلي:

- تشكل الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة ضغطاً على الخدمات الصحية والمرافق العامة واستنزافاً للموارد الطبيعية.
- تأتى معظم العمالة الوافدة من دول فقيرة أو متخلفة قد تحمل معها أمراض معدية خطيرة.
- إن غالبية العمالة الوافدة يمتلكون سيارات قديمة تبعث عوادم مضرة وتفتقد لوسائل السلامة مما يترتب على ذلك زيادة كبيرة في عدد السيارات التي تؤدى إلى زيادة طرح ملوثات الهواء وإلى زيادة اختناق حركة المرور والحوادث المرورية.
- إن غالبية العمالة الوافدة تسكن في مساكن شعبية أو قرى في ظروف سكنية غير صحية وغير منظمة ومكتظة بالأوساخ مما يشوه المنظر فضلاً عما يسببه من مشكلات صحية.

فالتستر إذا قام به المواطن ففيه انعدام الإحساس بالوطنية والمسؤولية والولاء لأنه كسر للأنظمة، وهذا يترك المجال لضعاف النفوس من الإضرار بالبلاد على مختلف الأصعدة سواء الاجتماعية، والاقتصادية. [1]

المبحث الثالث: دور الجهات الحكومية في مكافحة التستر التجاري وعقوبته وطرق مكافحته

المطلب الأول: دور الجهات الحكومية في مكافحة التستر التجاري:

1. جهود وزارة التجارة والصناعة في مكافحة التستر التجاري:

بذلت الوزارة منذ تشكيل لجان مكافحة التستر جهوداً متواصلة وكبيرة، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة للحد من انتشار ظاهرة التستر في حدودية إمكانياتها المتاحة وذلك وفقاً للحقائق التالية:

- تهيئة مقرات للجان مكافحة التستر بالوزارة وفروعها.
- دعم اللجان بالموظفين المساعدين، وكافة المستلزمات المكتبية اللازمة.
- دعم اللجان بوسائل النقل المناسبة لمباشرة أعمالها.
- المساهمة مع الجهات المعنية والغرف التجارية في إقامة الندوات التي توضح آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني والعمل على إعداد الحلول المناسبة.
- الكتابة للجهات المختصة باقتراح سعودة بعض الأنشطة التجارية التي يتركز بها التستر وفقاً لجدول زمن ملزم لأصحاب المحلات.
- تأكيد الوزارة على تكثيف الجولات الميدانية، وخاصة خارج أوقات الدوام الرسمي نظراً لمزاولة بعض المتسترين لنشاطهم في فترة المساء.
- كما تسعى الوزارة جاهدة لتفعيل عمل تلك اللجان وكان منها قرار معالي وزير التجارة رقم٢٨٦ وتاريخ ٢٣/٢/١٤٢٣هـ القاضي بتشكيل إدارة مكافحة التستر لتفعيل دورها في تنفيذ خطط العمل الميدانية الخاصة بلجان مكافحة التستر وتحقيق مفهوم الرقابة الشاملة، الذي تهدف الوزارة إلى تحقيقه وتكثيف الجولات الميدانية وتمكين أعضاء اللجان من المشاركة في الدورات التدريبية في مكافحة التستر التجاري، وكذلك الدورات القانونية في مجال التحقيق الجنائي.

[1] ينظر: التستر التجاري وأثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة، على الرابط: www.chamber.org sa/Arabic/InformationCenter وكتاب أثر ظاهرة التستر التجاري على الاقتصاد الوطني ص٣٣.

- ينظر الآثار المذكورة: الكتاب الإلكتروني: التستر التجاري وأثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة، على الرابط: www.chamber.org.sa/Arabic/InformationCenter ودراسة بعنوان أثر التستر التجاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، إصدار الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، والموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة على الرابط: www. mci.gov.sa، وينظر أيضاً: الندوة التي نقلتها جريدة الرياض الإلكترونية في عددها (١٥٣١٠)، الصادر يوم الثلاثاء، بتاريخ: 11 جمادى الآخر ١٤٣١هـ، وعنونت لها بـ (التستر التجاري: المواطن السلبي ينخر اقتصاد المجتمع).

- كما تقوم الوزارة بالتوعية بأضرار التستر على الوطن اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً عن طريق الندوات والمحاضرات، وكذلك بالتشهير بالمتستر والمتستر عليه بالصحف المحلية، ليكون رادعاً له ولغيره من ضعاف النفوس الذين يسعون إلى الاثراء الغير مشروع مقابلين حسن الضيافة في المملكة بالنكران والجحود.
- التحذير من أضرار وأخطار التستر عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.
- بيان العقوبات التي ستطبق بحق المخالفين عبر وسائل الإعلام.
- العمل على وضع الإجراءات اللازمة التي من شأنها توطين الوظائف وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة المخالفة لنظام مكافحة التستر أو المشتبه بهم في ذلك والعمل على قصر مزاولة العمل للمواطنين في المهن المقصورة على السعوديين في النشاطات التي يكثر فيها التستر.
- إعداد سجلات بأسماء المخالفين ونشاطهم ومحلاتهم المشتبه بها، بما في ذلك إدراجها في الحاسب الآلي للرجوع إليها في حالات العود أو التكرار وكذلك الاستفادة منها خلال فترة المنع من مزاولة ذلك النشاط. [1]

2. تجربة الوزارة في مكافحة التستر التجاري:

تمكنت الوزارة والجهات الحكومية المشاركة من كشف العديد من حالات التستر في مجالات وأنشطة مختلفة منها على سبيل المثال في مجال المواد الغذائية ومواد البناء وقطع الغيار بأنواعها ومواد البناء والأدوات الصحية والكهربائية ووكالات الشحن ومحلات بيع الكمبيوتر والاتصالات ومحلات التخفيضات بأنواعها والملابس الجاهزة والأقمشة والأدوات المكتبية وأدوات التجميل والعديد من محطات البنزين والمقاهي بالإضافة لمؤسسات بيع المعدات والآلات الزراعية والمواد الزراعية. [2]

3. جهود الغرف التجارية في مكافحة التستر:

- إقامة العديد من الدورات التدريبية في كشف ومكافحة التستر التجاري.
- إقامة دورات قانونية في مجال التحقيق الجنائي ومكافحة التستر التجاري. التوعية بأضرار التستر على الوطن اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً عن طريق الندوات والمحاضرات.
- إعداد الدراسات والتقارير والكتيبات التي تتناول هذه الظاهرة، واستخلاص النتائج والتوصيات للحد منها والقضاء عليها وأغلب هذه الدراسات توصي بسعودة الأنشطة التجارية باعتبارها أهم الحلول والاقتراحات المقدمة في مكافحة هذه الظاهرة.

[1] دراسة التستر التجاري وأثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة، الغرفة الشرقية، ص 10.
[2] مرجع سابق، ص 11.

- مخاطبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإدراج بعض الأنشطة التجارية ضمن الأعمال المقصورة على السعوديين ومنها (محلات قطع غيار السيارات-ومواد البناء-ومحلات قطع غيار وأجهزة الكمبيوتر.
- والأجهزة الكهربائية-والاتصالات-ومحلات البصريات-ومحلات بيع الأشرطة المسموعة والمرئية). التدقيق في الترخيص بالشكل إلى يعمل على سعودة العديد من الأنشطة وبالتالي يؤدي إلى محاصرة هذه الظاهرة في نشاطات محدودة مما يسهل في مكافحة التستر التجاري. 1

4. دور غرفة الشرقية التوعوية في مكافحة التستر:

- إعداد كثير من الدراسات والمطبوعات الهامة والتي تتناول مفهوم التستر التجاري وأسبابه وآثاره.
- وكان آخرها إعداد دراسة بعنوان "هروب العمالة الوافدة".
- إجراء العديد من الندوات والمحاضرات التوعوية بأضرار التستر على الوطن اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً.
- إرسال كافة التعاميم الهامة والمتعلقة بموضوع التستر التجاري لكافة مشتركي الغرف وكل الأشخاص اللذين لهم صله به.
- قيام الكوادر البشرية بالغرفة في الإدارات واللجان المختلفة بإجراء مقابلات صحفية وتليفزيونية لتوعية المواطنين والمهتمين بإخطار التستر التجاري على الاقتصاد الوطني.
- نقل التجارب الدولية والخبرات العالمية المتعلقة بكيفية مكافحة التستر التجاري إلى المملكة، واقتراح تطبيق المناسب منها. توزيع النشرات والبروشوات والمطبوعات الخاصة بمكافحة التستر في كافة الأماكن والوزارات العامة. 2

المطلب الثاني: عقوبة التستر التجاري في النظام السعودي:

نظام مكافحة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية حدد بدقة عقوبة التستر التجاري في مواده والتي جاءت حازمة ورادعة بذات الوقت لكل مواطن سعودي أو وافد يرتكب هذه الجريمة، أو يكون طرف فيها.

وذلك لمحاولة النظام الحد من حالات التستر والقضاء عليها بشكل نهائي لما لها من أضرار سلبية كبيرة على اقتصاد المملكة حيث أن عقوبة التستر التجاري تعد من الجرائم الاقتصادية التي شدد عليها النظام في السعودية وفرض العقوبات والغرامات لما لها أثر كبير على الاقتصاد السعودي وأثرها المباشر على اليد العاملة.

[1] مرجع سابق، ص 12.
[2] مرجع سابق، ص 13.

ويهدف النظام في عمله هذا تحقيق أعلى مستوى من الازدهار والتقدم في مختلف المجالات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية.

ولذلك بين النظام مكافحة التستر عقوبة التستر التجاري على الشكل التالي:

يعاقب كل من يرتكب الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة التستر، بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة مالية لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي أو يتم الاكتفاء بأحدي العقوبتين. وعند تحديد العقوبة يجب أن يراعى عدة أمور مثل حجم النشاط الاقتصادي وإيراداته والآثار الناتجة عن ارتكاب الجريمة بالإضافة إلى مدة مزاولة الجريمة.

وفي حال العود وارتكاب الجريمة فإن العقوبات المنصوص عليها تضاعف، ويعتبر عائداً كل شخص يرتكب أي من الجرائم التي حكم عليه بشكل نهائي، وذلك بتاريخ ٣ سنوات من صدر الحكم عليه. [1]

وبالإضافة إلى ذلك فلقد بينت المادة الثانية عشر من نظام مكافحة التستر أن هناك عقوبات أخرى تترتب عند الإدانة بارتكاب جريمة التستر التجاري. والتي تتمثل بما يلي:

1. حل المنشأة، وإلغاء الترخيص والموافقة التي تمكن من ممارسة هذا النشاط.
2. شطب السجل التجاري للمدان.
3. أيضاً يمنع الشخص المدان من القيام بمزاولة أي عمل اقتصادي تجاري وذلك لمدة خمس سنوات، والتي تبدأ مباشرة عند صدور الحكم النهائي. [2]

المطلب الثالث: طرق القضاء على ظاهرة التستر التجاري:

وسائل القضاء على ظاهرة التستر التجاري:

- لا بد من أن تتكاتف جهود الدولة والمواطنين للقضاء على هذه الظاهرة، وعدم الاعتماد على طرف دون الآخر، فالمسؤولية وطنية والهدف واحد وهو راحة وأمن كل من يقيم على هذه الأرض الطيبة، كما أنه ليس من العدل تحميل وجود هذه الظاهرة على جهة بعينها، فيجب تكاتف كافة الجهات ذات العلاقة، وتكوين فريق عمل مشترك منهم، كمقام الإمارة والجوازات والشرطة ومكتب العمل بكل منطقة، وغيرها من الجهات، لوضع تصور وخطط قصيرة وطويلة المدى تتركز بالدرجة الأولى على رفع درجة الوعي والتثقيف لدى المواطن والمقيم، وتعميق مفهوم الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

[1] المادة التاسعة من نظام مكافحة التستر، هيئة الخبراء.
[1]https://mohamie-riyadh.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A /

- مساهمة المواطن السعودي في مكافحة ظاهرة التستر وذلك بالامتناع عن ممارسته، باعتباره ركن أساسي في مكافحة هذه الجريمة وإبلاغ الجهات المعنية عن حالات التستر ومساعدة أعضاء اللجان في إثبات هذه الحالات، وذلك انطلاقاً من روح المواطنة الصالحة في عدم المتاجرة بالهوية الوطنية مقابل مبالغ زهيدة، وحرصاً منه في ممارسة العمل بنفسه وجني ثماره ، وتعود أهمية دور المواطن في مكافحة هذه الظاهرة إذا ما علمنا أن المواطن والاقتصاد الوطني هما الهدفين الذي يسعى نظام مكافحة التستر لحمايتهما.
- إلزام جميع الشركات والمؤسسات والأسواق التجارية بمختلف أنشطتها بعدم استخدام غير السعوديين في الوظائف الإدارية والمالية والمساندة ووظائف العمليات بما في ذلك وظائف أعمال المحاسبة، وغيرها من الوظائف التي يتوفر لشغلها عمالة سعودية.
- ترشيد استقدام العمالة الأجنبية وتوحيد جهات الاستقدام مع دراسة إمكانية قصر لاستقدام على المشروعات الإنشائية والخدمية وأعمال الصيانة والنظافة التي يتطلبها برامج ومشاريع التنمية والتي لا يتوفر لشغلها مواطنين سعوديين.
- قصر العمل في محلات بيع مواد البناء والأدوات الكهربائية والصحية ومحلات بيع الكمبيوتر والاتصالات ومحلات بيع قطع غيار السيارات وغيرها على السعوديين وعدم السماح للعمالة الوافدة بممارستها وإلزام أصحاب هذه المحلات بمباشرة العمل بأنفسهم مع تكليفهم بوضع أسماء وبيانات العاملين في المحل وصورهم ورخص العمل الصادرة منهم.
- تعديل التكييف القانوني للتستر التجاري بتشديد العقوبة للحد منها، والقضاء عليها وردع كل من يفكر بالقيام بها سواء من المواطنين أو المقيمين. [1]

النتائج

النتائج التي توصل إليها الباحث تشمل ما يلي:

- زيادة انتشار التستر التجاري: توصل الباحث إلى أن هناك زيادة ملحوظة في حالات التستر التجاري في السعودية، والتي تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية مثل البطالة ونقص الفرص الوظيفية.
- تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني: كشفت النتائج أن التستر التجاري يؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الإيرادات الحكومية الناتجة عن الضرائب والرسوم، وزيادة المنافسة غير العادلة في الأسواق.
- ضعف الوعي القانوني: أظهرت الدراسة أن هناك نقصًا كبيرًا في الوعي حول التستر التجاري والمخاطر المرتبطة به، مما يسهل تفشي هذه الظاهرة بين الأفراد والشركات.

[1] دراسة التستر التجاري وأثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة، الغرفة الشرقية، ص14.

- فعالية القوانين الحالية: تناولت النتائج فعالية الأنظمة القانونية والأدوات المستخدمة لمكافحة التستر التجاري، مشيرة إلى الحاجة لتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية والرقابية لتعزيز فعالية التنفيذ.
- الاختلالات في سوق العمل: أشارت النتائج إلى أن التستر التجاري يؤدي إلى اختلالات في سوق العمل، حيث يُستغل العمال الأجانب بشكل غير قانوني، مما يعزز من عدم الأمان الوظيفي ويديم الفقر في بعض الفئات.

التوصيات

توصل البحث إلى توصيات تحتاجها الجهات المعنية، مثل تطوير برامج التوعية، وتحسين القوانين، وتعزيز الرقابة على الأنشطة التجارية لضمان التنافس العادل.

- الحاجة للتعاون دوليًا: أظهرت النتائج الحاجة لتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والمحلية في مكافحة التستر التجاري وتبادل المعلومات لتعزيز الجهود المبذولة.
- تعزيز الرقابة المؤسسية: أكدت النتائج أهمية تعزيز الرقابة المؤسسية على النشاطات التجارية، بما يتضمن استخدام التكنولوجيا لتعقب ومراقبة الأنشطة التجارية المشتبه بها.
- تُسهم هذه النتائج في تقديم رؤى جديدة حول مشكلة التستر التجاري في المملكة، مما يمكّن صانعي القرار والجهات المختلفة المعنية من اتخاذ خطوات فعالة للتصدي لهذه الظاهرة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

قائمة المصادر والمراجع

الأنظمة:

1. نظام مكافحة التستر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) وتاريخ ١٤٤٢/١/١هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨٥) وتاريخ ١٤٤١/١٢/٢٨هـ، منشور عبر موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية.

الكتب العلمية:

1. خالد الجريسي: التستر والإيواء في الفقه الإسلامي لحافظ إلهي ص٤٤٠ نقلاً عن التستر ضرره أكثر من نفعه ص٢٢.
2. ابن جبرين: لدار الثمين في فتاوي الكفلاء والعاملين ص٢٤، نقلاً من: فتاوى الحقوق ص٧٤.
3. فهد بن عبد الكريم بن راشد السنيدي: التستر على الجريمة، دراسة فقهية تأصيلية.
4. حافظ محمد أنور مهر إلهي: التستر والإيواء في الفقه الإسلامي، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع 1428.

الدراسات العلمية:

1. الأمانة العامة، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة بعنوان أثر التستر التجاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، عام ٢٠٠٧م.
2. دراسة التستر التجاري وأثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة، الغرفة الشرقية.

الصحف والمجلات العلمية:

1. الدباسي، أ، (١٤٣٩هـ)، التستر التجاري، مجلة العدل، أبحاث المجلة، العدد ٨٢.
2. ندوة، التستر التجاري: المواطن السلبي ينخر اقتصاد المجتمع، منشور في صحيفة الرياض الإلكترونية يوم الثلاثاء، وتاريخ:١١ جمادى الآخر ١٤٣١هـ ٢٥ مايو ٢٠١٠م، العدد (١٥٣١٠).
3. الضويحي، ح، ا، مكافحة التستر. استقرار اقتصاد الوطن، صحيفة الرياض، ١٨ رجب ١٤٤٣هـ.
4. الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة، دور وزارة التجارة والصناعة في مكافحة التستر التجاري.
5. الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم الإلكتروني، العدد ١٢٥٦٧.
6. الموقع الإلكتروني لجريدة الاقتصادية، العدد ٣٨٧٦.
7. الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٩٨٨.
8. https://mohamie-riyadh.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A